العرب
الثلاثاء 2019/07/30
السنة 42 العدد 11423

تونس حريصة على إنجاح المواعيد الانتخابية بعد رحيل السبسي

رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي لا يمانع في ترشح الزبيدي للرئاسة

تستعد تونس التي فقدت رئيسها الباجي قائد السبسي الخميس وتجنبت شغورا في السلطة، لتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة خلال أقل من شهرين، ما يشكل تحديا وسط احتدام المنافسة بين أكبر الأحزاب على تحقيق مكاسب انتخابية جديدة.

المسيرة الديمقراطية متواصلة في تونس

تونس – أغلق، الاثنين، باب تقديم الترشحات للانتخابات التشريعية في تونس المزمع إجراؤها في السادس من أكتوبر المقبل، في خطوة تؤكد حرص أجهزة الدولة على إنجاح المواعيد الانتخابية المرتقبة، على الرغم من صدمة رحيل الرئيس الباجي قائد السبسي.

وأتت وفاة الرئيس قائد السبسي قبيل أشهر من نهاية ولايته آخر العام الجاري، وأمام محمد الناصر الرئيس المؤقت تحدّي تنظيم الانتخابات خلال مدة زمنية أدناها 45 يوما وأقصاها تسعون يوما.

وقررت هيئة الانتخابات تقديم موعد الانتخابات الرئاسية إلى 15 سبتمبر القادم بدلا من 17 نوفمبر إثر وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي الخميس الماضي عن عمر ناهز 93 عاما، فيما وقع الإبقاء على موعد الانتخابات التشريعية في تاريخه المقرر.

وفتحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باب الترشح في 22 يوليو الجاري أمام نحو 221 حزبا في البلاد لتقديم القوائم الانتخابية في أكثر من 30 دائرة انتخابية. ومن المقرر أن تعلن هيئة الانتخابات القوائم المقبولة أوليا في السادس من أغسطس القادم.

راشد الغنوشي

عبدالكريم الزبيدي صديق ومؤهل لمنصب الرئاسة

وأوضحت هيئة الانتخابات أنّ أكثر من 9 آلاف مترشح تقدّموا للانتخابات التشريعية موزعين على 960 قائمة انتخابية مقسمة إلى 470 قائمة حزبية و392 قائمة مستقلة و98 ائتلافية.

واعتبر عصام الشابي السياسي التونسي المعارض أن الحرص على تنظيم الانتخابات رغم صعوبة الظرف التي تمر به تونس دليل على صحة الديمقراطية في البلاد. وتابع في تصريح لـ"العرب" قائلا "هو مؤشر على بداية الاستقرار الديمقراطي". ويتطلع المتابعون إلى الانتخابات القادمة لمعرفة النتائج التي ستحققها الأحزاب الصاعدة مثل حزب "قلب تونس" الذي يقوده رجل الأعمال ومالك قناة "نسمة" الخاصة نبيل القروي، و"الحزب الدستوري الحر" الذي يمثل واجهة النظام السابق قبل الثورة عام 2011.

وتصدر الحزب الأول آخر استطلاع رأي لنوايا التصويت في التشريعية فيما حل الحزب الثاني في المركز الثالث خلف "حركة النهضة"، أحد أكبر الأحزاب التقليدية في البلاد، ومتقدما عن حزب "تحيا تونس" الذي يقوده فعليا الائتلاف الحكومي الحالي.

وكان البرلمان التونسي قد صادق على تعديلات للقانون الانتخابي في 18 يونيو الماضي، تفرض قيودا جديدة على الترشح وأحاله إلى الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي الذي رفض التوقيع عليه حتى انتهاء الآجال الدستورية. ورفض الرئيس الراحل الذي وافته المنية الخميس الماضي التوقيع على التعديلات لكونها تنطوي على إقصاء لأطراف سياسية.

وستشكل الانتخابات المرتقبة اختبارا لشعبية الأحزاب الحاكمة وبصفة خاصة حركة النهضة، الذي يرى المراقبون أنها المستفيد الأول من إزاحة وإقصاء مرشحين بعينهم تحولوا إلى خصوم حقيقيين على الساحة السياسية.

وكشف إعلان راشد الغنوشي رئيس الحركة عن خوضه السباق التشريعي عن رغبة الحركة في الحفاظ على نفوذها في المشهد السياسي أمام حالة ارتباك وقلق بعد أن أبانت استطلاعات الرأي الأخيرة عن تراجع شعبية الحركة، وتأييد الرأي العام لمرشحين من خارج الأحزاب التقليدية.

وأودع راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة التونسية، الاثنين، ملف ترشحه للانتخابات البرلمانية. وقبل أيام، صادقت النهضة، وهي حركة إسلامية، على ترشيح رئيسها الغنوشي، على رأس قائمة "تونس1" (العاصمة) للاقتراع. والنهضة هي الحزب الأكثر تمثيلا في البرلمان الحالي بـ68 نائبا من أصل 217.

وبخصوص الانتخابات الرئاسية بيّن الغنوشي أنّ الحركة ستعلن عن موقفها خلال اليومين أو الأيام الثلاثة القادمة على أقصى تقدير حسبما ذكرته وسائل إعلام محلية. مشيرا إلى أنّ "الروزنامة مزدحمة ومطلوب العمل بفعالية والتوفيق بين روزنامتي الرئاسة والبرلمان".

وبشأن المرشحين للانتخابات الرئاسية وتداول اسم وزير الدفاع عبدالكريم الزبيدي كمرشح محتمل للرئاسة اعتبر الغنوشي أنّه "رجل وطني خدم البلاد ونعتبره صديقا وهو مؤهل على غرار غيره لمنصب الرئاسة ويبقى الاختيار للشعب".

ويشير مراقبون إلى أن النهضة تراهن على الفوز بأكبر عدد من المقاعد في الاستحقاقات المقبلة، وبالتالي تولي رئاسة البرلمان، المؤسسة الأبرز في النظام السياسي بتونس. وتوقع الشابي عودة قوية للأحزاب الكلاسيكية في الانتخابات التشريعية.

حافظ قائد السبسي لن يترشح لأي انتخابات

قرّر مدير المكتب التنفيذي لحزب نداء تونس حافظ قائد السبسي ونجل الرئيس الراحل عدم الترشح للانتخابات التشريعية على عكس ما تم تداوله، وأنه غير معني أو طامح إلى أيّ منصب أو موقع كان.

وقال قائد السبسي الابن في كلمة على حسابه الشخصي فيسبوك إنه قرر أيضا المحافظة على رمزية موقعه الحالي كرئيس لحزب نداء تونس والتفرغ لخدمة الحزب الذي أسسه الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي وتنظيم صفوفه.

وأكد أن "وفاة الزعيم الرئيس الباجي قائد السبسي حدث إنساني وأيضا سياسي فرض على العديد من الفاعلين استنتاج عدد كبير من الدروس السياسية، وأولهم شخصي حيث أحمل، على غير الكثيرين، ثقل أمانة مزدوجة.. مسؤولية لقب الراحل ومسؤولية قيادة الحزب الذي أسسه".

وتابع بقوله "مهمتي الآن أصعب ومسؤوليتي أثقل في إعادة حزب نداء تونس إلى عافيته كما كان يحلم الرئيس الراحل".

ودعا حافظ السبسي أعضاء الحزب إلى الالتفاف حول الحزب الذي أسسه الراحل الباجي قائد السبسي، مشيرا إلى أن أبوابه مفتوحة أمام الجميع "ليظل دوما الحزب الذي يمثل روح وجوهر المشروع الوطني التونسي، والضامن الرئيسي للتوازن السياسي في البلد".

وبخصوص الانتخابات الرئاسية، أوضح حافظ أنّه سيكون لنداء تونس مرشّح وأن الاختيار سيتم استنادا إلى معايير محدّدة وإلى كفاءات ومؤهّلات لمرشح حزب الرئيس الراحل.

وعرف حزب حركة نداء تونس عقب فوزه في انتخابات 2014 عدة انقسامات واستقالات أدت إلى خسارته الأغلبية في البرلمان وظهور كتل وأحزاب أخرى من رحمه.

مبادرة الحوار السياسي في الجزائر تتجه إلى الفشل المبكر

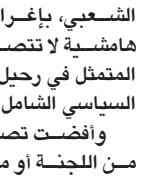
صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر – توالت ردود الفعل الرافضة للمشاركة في مبادرة الحوار السياسي، من طرف شخصيات وجهت لها الدعوة من أجل الانضمام إلى المسعى الذي باشرته السلطة في الآونة الأخيرة، وهو ما يضع لجنة رئيس البرلمان السابق في مأزق حقيقي، ولاسيما في ظل غياب الانسجام بين أعضائها، وتعرض مصداقيتها للطعن من طرف السلطة في المقام الأول.

وانضمت المناضلة التاريخية والبرلمانية السابقة زهرة ظريف بيطاط، إلى لائحة الأعضاء الذين عبروا عن رفضهم الانخراط في مسعى المبادرة السياسية، التي تستهدف فتح حوار سياسي في البلاد، من أجل الخروج من المأزق الذي تتخبط فيه البلاد منذ ستة أشهر، والذهاب إلى انتخابات رئاسية في القريب العاجل.

وكانت لجنة تتشكل من ستة أعضاء بقيادة رئيس البرلمان السابق كريم يونس، قد وجهت الدعوة إلى ثلاث وعشرين شخصية من أجل الانضمام إلى الندوة، وإضفاء مصداقية أكثر على الحوار السياسي، بعدما وجدت نفسها قبالة انتقادات شديدة وعدم انسجام واضح بين أعضائها. وبررت غالبية الشخصيات الرافضة لدعوة فريق لجنة الحوار موقفها، باستمرار تلاعب السلطة وعدم استجابتها لمطالب التهدئة الميدانية، ومحاولة الالتفاف على الحراك الشعبي، بإغراق الحوار في مسائل هامشية لا تتصل بالمطلب الأساسي المتمثل في رحيل رموز السلطة والتغيير السياسي الشامل والجذري في البلاد.

وأفضت تصريحات أولية لأعضاء من اللجنة أو من مرشحين لعضويتها إلى غياب التنسيق والانسجام، وبوادر تلاعب من طرف السلطة، حيث ذكر الخبير الاقتصادي إسماعيل لالماس، بأنه "لم يعرف هوية الأعضاء إلا في مقر الرئاسة"، بينما صرح أستاذ علم الاجتماع ناصر جابي، بأن "أعضاء اللجنة المعلن عنهم، ليسوا هم من اطلع عليهم خلال الاتصالات التي أجريت معه من طرف مسؤولين في الرئاسة".

ورجحت مصادر مطلعة إمكانية انفجار لجنة الحوار الوطني، المقترحة من طرف تنظيم منتدى التغيير المدني، في أي فرصة في ظل الخلافات بين أعضائها، وافتقادها للدعم السياسي من طرف القوى الوازنة في المشهد المحلي، فضلا عن عدم وفاء السلطة بالتزاماتها المتعلقة بالتهدئة إلى حد الآن.

وصرحت زهرة ظريف بيطاط، شقيقة المناضل التاريخي وأبرز مفجري ثورة التحرير الجزائرية العربي بن مهيدي، قائلة "لست معنية بهذا الحوار لأنه ليست لديّ أي طموحات سياسية، أرفض هذه الدعوة بشكل قاطع ولا أنتظر دعوات من قبل أي جهة". وأضافت "طموحي الوحيد هو أن تتم الاستجابة لمطالب الشباب الذين خرجوا للمناداة بالشرعية، أدعمهم بكل قوتي ومستمرة معهم إلى آخر المطاف، لذلك لست مستعدة للمشاركة في أي حوار، وأن الاستجابة لمطالب الحراك الشعبي والعودة إلى الشرعية هو الخيار الوحيد الذي لا بديل عنه".

وكانت اللجنة السداسية قد تلقت انتقادات شديدة في مظاهرات الجمعة الماضي، ووجهت إليها اتهامات "الخيانة" و"والمتاجرة بالحراك الشعبي"، وهو ما يكون قد دفعها إلى الإعلان عن توسيع عضوية اللجنة إلى أكثر من عشرين شخصية سياسية ومستقلة، من أجل إضفاء صبغة من الشرعية على مسعى الحوار السياسي، إلا أن ردود فعل زهرة بيطاط، مولود حمروش، مقران آيت العربي، مصطفى بوشاشي وقبلهم أحمد طالب الإبراهيمي، تؤشر إلى فشل مبكر للمبادرة.

وعبر رئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش، الاثنين، عن رفضه الانضمام إلى لجنة الحوار والوساطة، والمشاركة في أي هيئة انتقالية أو الترشح للانتخابات، وعبر عن ذلك بقوله "أذكر أعضاء مجموعة الحوار والمنتديات الأخرى بتصريحي الصادر في 18 أبريل، والذي أكدت من خلاله أنني لن أكون مرشحا لأيّ هيئة انتقالية محتملة ولأي انتخاب".

وحمل بيان مولود حمروش، رسائل مبطنة لسلطة الأمر الواقع التي تديرها المؤسسة العسكرية منذ تنحية الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، من أجل تلبية مطالب الحراك الشعبي وتجنيب البلاد سيناريوهات الوقوع في الفوضى.

وتوارى عن الأنظار في الأيام الأخيرة، الرجل القوي في المؤسسة العسكرية قائد أركان الجيش الجنرال قايد صالح، فالرجل الذي تعود على الخطابات السياسية أسبوعيا في معاقل المؤسسة (الثكنات)، لم يظهر منذ أكثر من أسبوع، وسط جدل متضارب، ينم عن محاولة للانسحاب من الواجهة، والاكتفاء بسياسة الإيعاز للرئيس المؤقت عبدالقادر بن صالح، بإدارة المرحلة رغم رفضه شعبيا واعتباره أحد رموز نظام بوتفليقة.

الشارع يرفض تلاعب السلطة بمطالبه

غسان سلامة يدعو إلى هدنة في طرابلس بمناسبة عيد الأضحى

طرابلس – دعا الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا غسان سلامة الاثنين خلال جلسة لمجلس الأمن كانت مخصصة لليبيا إلى هدنة لوقف القتال في طرابلس بمناسبة عيد الأضحى تبدأ في 10 أغسطس ويجري من خلالها تبادل الأسرى والمحتجزين لدى طرفي النزاع.

كما طالب سلامة، خلال إحاطته أمام جلسة مجلس الأمن المخصصة لبحث تطورات الأوضاع في ليبيا، الدول المؤثرة في ليبيا بالاتفاق على وقف النزاع هناك.

وتأتي دعوات المبعوث الأممي في إطار ثلاثة مقترحات قدمها إلى مجلس الأمن لوقف الحرب في طرابلس بين الميليشيات المساندة لحكومة الوفاق المعترف بها دوليا، وقوات الجيش الليبي الذي يقوده المشير خليفة حفتر.

ودعا غسان سلامة إلى اجتماع رفيع المستوى للبلدان المعنية بالشأن الليبي يعقبه آخر للأطراف المؤثرة داخل ليبيا.

وأفاد سلامة بأن "الحرب مستمرة دون هوادة في ليبيا وأكثر من 1100 قتيل سقطوا في الحرب على طرابلس".

وأكد المبعوث الأممي إلى ليبيا أنه على حكومة الوفاق وقف استخدام مطار معيتيقة لأغراض عسكرية، فيما دعا الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر إلى وقف القصف الجوي.

وتعكس التطورات الميدانية الأخيرة، قرب حسم المعركة في طرابلس وتحريرها من سطوة الميليشيات بعد أن راوحت العملية العسكرية التي أطلقها الجيش مكانها لما يقارب أربعة أشهر.

واعتبر سلامة أن الدعم الخارجي زاد من وتيرة العنف في ليبيا، وأن البلد تحول إلى مكان لتجريب الأسلحة الجديدة واستخدام الأسلحة العتيقة بدعم من حكومات أجنبية. وأردف محذرا "وما لم يكن هناك تعاون بين أعضاء هذا المجلس (يقصد مجلس الأمن)، فإن تدفق السلاح على ليبيا سيتواصل ويزداد".

وتخضع ليبيا، منذ مارس 2011، لعقوبات مجلس الأمن الدولي بموجب قرار طلب فيه "منع بيع أو توريد الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى ليبيا".

وأشار سلامة إلى أن هناك أكثر من 100 ألف شخص تضرروا ونزحوا بسبب الحرب. وقال "تلقينا 30 بالمئة فقط من المساعدات الإنسانية التي تحتاجها ليبيا". كما حذر من استخدام النفط كوسيلة للضغط في النزاع.

وطالب سلامة مجلس الأمن الدولي بدعوة حكومة الوفاق إلى إطلاق سراح المهاجرين المحتجزين في مراكز الإيواء في طرابلس.

وقبل انعقاد جلسة مجلس الأمن الدولي ومع عودة تصعيد التوتر في العاصمة طرابلس، حاول المبعوث الأممي إحياء العملية السياسية في ليبيا من خلال عقد سلسلة لقاءات مع مسؤولين كبار في ليبيا وعلى رأسهم فايز السراج والمشير خليفة حفتر. وبحث الممثل الخاص للأمين العام مع المشير حفتر، الأحد، الأوضاع الراهنة في ليبيا وكيفية العودة إلى حالة من السلم والحوار. ونبه سلامة من مخاطر تصعيد الاقتتال وتزايد التدخلات الخارجية.

وقبل يوم من لقائه بحفتر كان سلامة قد ناقش مع السراج آخر التطورات في ليبيا والسبل المهيئة لوقف التصعيد العسكري وإعادة إحياء العملية السياسية.

وشدد المبعوث الأممي، أمام مجلس الأمن الدولي، على أن "الوقت قد حان لوقف القتال حتى لا تتحول ليبيا إلى ملاذ للمنظمات والجماعات الإرهابية التي دخلت ساحة القتال لاكتساب قدر من الشرعية".